

تأثير الاستثمارات طويلة الاجل في الربحية المصرفية _ بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية

The impact of long-term investment on bank profitability _an applied research on a sample of Iraqi banks

Ahmed Hassan Zagir¹Dr. Ali Mohammed Thijeel Al-Mamouri²

Received

4/7/2023

Accepted

31/7/2023

Published

30/9/2023

Abstract

The aim of the research is to demonstrate the impact of long-term investment on profitability, and in order to achieve this goal, long-term investment was chosen, represented by (the ratio of long-term investments to total investments, the ratio of long-term investment to the total (deposits) as independent variables, and studying its impact on the dependent variable, which is profitability as measured by the rate of return on investments, the rate of return on equity. In order to reach the results, the inductive approach and the analytical descriptive approach were used, and the research found a significant impact of the long-term investment management of the research sample banks, in the rate of return on investments, and the rate of return on equity, and among the most prominent findings of this study of the results that the research sample banks differed among themselves in achieving the percentage of long-term investment, but it was overall Low. The reason for the decrease is due to the high-risk Iraqi environment and the banks' reticence to exploit the funds available for investment, which led to low long-term investment rates and banking profitability.

Keywords:-(long-term investment ,banking profitability).

المستخلص

هدف البحث الى بيان تأثير الاستثمارات طويلة الاجل في الربحية ومن اجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار الاستثمارات طويلة الاجل والمتمثلة في (نسبة الاستثمارات طويلة الاجل الى اجمالي الاستثمارات، نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع) كمتغيرات مستقلة ودراسة اثرها في المتغير المعتمد وهو الربحية مقاساً في (معدل العائد على الاستثمارات، معدل العائد على حق الملكية) وتكمن مشكلة البحث في ابتعاد اغلب المصارف العراقية عن الاستثمارات طويلة الاجل وتركيز اهتمامها على الانشطة التشغيلية قصيرة الاجل، وقد شملت عينة الدراسة ثلاث مصارف عراقية خاصة وهي (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي)، بالاعتماد على البيانات المالية والتقارير السنوية

1-Postgraduate Student, Federal board of supreme audit,
ahmed.esgair1202K@pgiafs.uoba.edu.iq

2-Associate Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad
asst.prof.ali@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

للمصارف وللمدة من 2016-2021 وللوصول الى النتائج وتم استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصل البحث الى وجود اثر معنوي لإدارة الاستثمارات طويلة الاجل للمصارف عينة البحث، في معدل العائد على الاستثمارات، ومعدل العائد على حق الملكية، ومن ابرز ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج ان المصارف عينة البحث، متباينة فيما بينها في تحقيق نسبة الاستثمار طويل الاجل غير انها كانت بالمجمل منخفضة ويرجع سبب الانخفاض الى البيئة العراقية ذات المخاطر المرتفعة و تحفظ المصارف عن استغلال الاموال المتاحة للاستثمار مما ادى الى تدني نسب الاستثمار طويل الاجل والربحية المصرفية.

الكلمات المفتاحية: - (الاستثمارات طويلة الاجل، الربحية المصرفية).

Introduction: المقدمة

اصبح القطاع المصرفي عصب الاقتصاد في دول العالم لما له من اثر حيوي مع المؤسسات المالية في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية لزيادة فاعليتها في الاقتصاد الوطني، اذ تعد المصارف احدى مؤسسات الخدمات المالية التي تتمحور انشطتها في قبول الودائع واستثمارها وغيرها من العمليات المصرفية، اذ تقوم المصارف بتوظيف الاموال واستثمارها ليتولد الربح فيها من الفائدة وتؤدي ادارة الاستثمارات طويلة الاجل دوراً حيوياً ومحركاً لتوليد الارياح في عملية تنظيمية متكاملة، وان المصارف حتى تنشأ وتستمر وتتطور لابد من بيئة حاضنة ومشجعة، وهذه البيئة ترتبط بعوامل كثيرة من اهمها الايمان الكامل لدى الجمهور بأهمية دور المصارف على ارض الواقع في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال القيام باستثمارات تنموية طويلة الاجل مراعية بذلك القطاعات الاقتصادية الحيوية في المجتمع بعد تأكدها من جدوى المشروعات وامكانية اقامتها وتحقيقها لأرياح مجزية للمصرف والمساهمين. وفي ضوء ما تقدم سيتناول هذا البحث موضوع الاستثمارات طويلة الاجل ، فضلاً عن قياس وتحليل علاقة اثر الاستثمارات طويلة الاجل في الربحية المصرفية ، فقد تم عرض البحث في أربعة مباحث المبحث الأول تناول منهجية البحث والدراسات السابقة والمبحث الثاني تناول الاطار النظري للاستثمارات طويلة الاجل ،وتناول أيضاً مفهوم الربحية المصرفية واهم العوامل التي تؤثر على الربحية في المصارف أما المبحث الثالث فقد تناول الجانب التطبيقي للبحث ، أما المبحث الرابع والأخير فقد تم عرض مجموعة من الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة وعلى اثرها فقد تم تقديم عدد من التوصيات.

المبحث الأول منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً: منهجية البحث: وهي تتألف من:

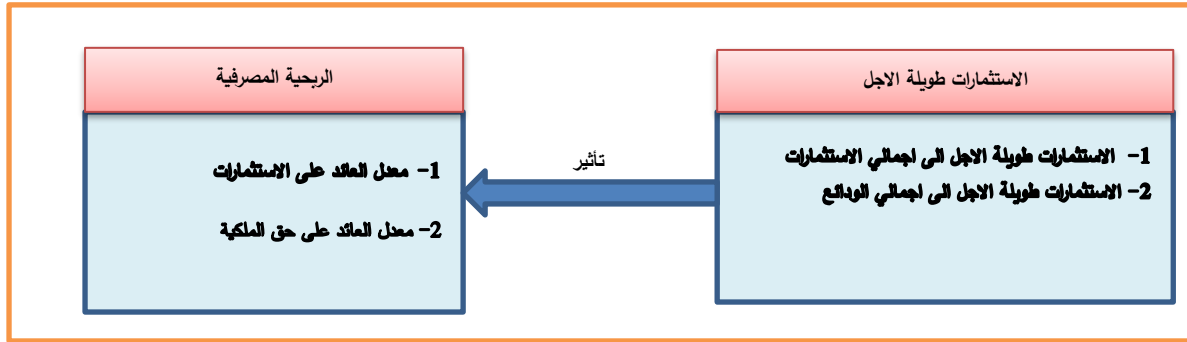
1: مشكلة البحث: Research problem: من خلال المعايشة الميدانية وإطلاع الباحث لاحظ ابتعاد اغلب المصارف العراقية عن الاستثمارات طويلة الاجل وتركيز اهتمامها على الانشطة التشغيلية قصيرة الاجل وبطبيعة الحال ان الابتعاد عن الاستثمارات طويلة الاجل يؤدي الى ضعف في ادائها الاستثماري وتراجع في الربحية المصرفية المحققة للمصرف، ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الاتي:

هل يوجد تأثير للاستثمارات طويلة الاجل في الربحية المصرفية؟

2 : أهمية البحث: Research Important: تتنبع اهمية البحث من اهمية دراسة الاستثمارات طويلة الاجل في القطاع المصرفي لما لهذا القطاع من دور مهم جداً في العراق وفضلاً على ذلك يستثمر في قطاعات اقتصادية مختلفة وهذا الاستثمار يتمثل في الاستثمارات طويلة الامد وفق استراتيجية كبيرة يسعى المصرف من خلالها الى تحقيق اهدافه طويلة الامد من تحقيق ربحية كبيرة تمثل استقراراً للمصرف وفضلاً على ذلك تسليط الضوء على فائض السيولة المصرفية وضرورة العمل على توظيفها لتحقيق الربحية المصرفية.

3: اهداف البحث Research Objective

- 1- تقديم مدخل نظري في الاستثمارات طويلة الاجل.
- 2- دراسة واقع الاستثمارات طويلة الاجل في المصارف العراقية المبحوثة وانعكاسها على الربحية المصرفية.
- 3- بيان تأثير الاستثمارات طويلة الاجل في الربحية المصرفية.
- 4: **مخطط البحث الفرضي:** يمثل مخطط الدراسة الفرضي مجموعة من العلاقات بين متغيرات الدراسة وقد حددت بصوره معبرة عن محتوى الدراسة وفكرتها بالعامل المستقل (الاستثمارات طويلة الاجل) والمتغير المعتمد (الربحية المصرفية).



شكل (1) مخطط البحث الفرضي

5: فرضيات البحث hypotheses

- الفرضية الاولى: لا يوجد تأثير معنوي للاستثمارات طويلة الاجل في معدل العائد على الاستثمارات .
- الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير معنوي للاستثمارات طويلة الاجل في معدل العائد الى حق الملكية .

6: منهج البحث Research method

- 1- الجانب النظري : اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على الكتب والاطارح والبحوث والتقارير والتعليمات التي لها صلة بموضوع البحث .
 - 2- الجانب العملي : اعتمدت الباحثان على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات واستخدام الأساليب الإحصائية باستخدام الأدوات الأساليب الإحصائية
 - 7: مجتمع البحث وعينته : يتكون مجتمع البحث من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، أما عينة البحث تتكون من المصارف الاتية (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي)
- ثانياً: الدراسات السابقة
- يهتم هذا المبحث بتقديم عرض لأهم الإسهامات المعرفية السابقة التي زودت الدراسة الحالية بما تحتاجه من معلومات مهمة، ولاسيما تلك المتعلقة بمتغيري الدراسة ادارة الاستثمارات طويلة الاجل الربحية المصرفية.
1. دراسة (ابو عبيد، 2009)

عنوان الدراسة	الاستثمار طويل الاجل في المصارف الاسلامية الواقع الحالي وامكانيات التطوير- جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن.
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى ابراز واقع الاستثمار طويل الاجل في المصارف الاسلامية والتعرف على الاسباب التي جعلتها تركز اهتمامها على الاستثمارات الاكثر اماناً وسهولة والبحث عن الحلول لتصحيح مسار هذه المصارف وتمكينها من تحقيق الاهداف التنويه وتحليل التقارير المالية السنوية .
مشكلة الدراسة	ان غياب الاستثمارات طويلة الاجل في المصارف الاسلامية يعد مشكلة حقيقية تواجهها وتفوت عليها فرصا كبيرة في تحقيق ما يحتاج الية المجتمع ويطور اقتصاده وينميه.
فرضيات الدراسة	ان نصيب الاستثمار طويل الاجل في توظيفات المصارف الاسلامية محدود جداً مع ان هناك امكانية لتفعيل دور البنوك الاسلامية في مجال القيام بالاستثمارات طويلة الاجل.
أهم الاستنتاجات	ان نصيب الاستثمارات طويلة الاجل قليل جداً في المصارف التي اجريت عليها الدراسة وهذا بسبب عدم ملائمة موارد هذه المصارف لتمويل الاستثمار طويل الاجل وارتفاع درجة المخاطرة لهذه النوع من الاستثمار في المصارف الاسلامية.
اهم التوصيات	يجب على المصارف الاسلامية ان تصحح مساراتها وان تعمل على توافق اجال مواردها المالية مع طبيعتها الاستثمارية والمخاطرة ،ومشاركة المصارف الاسلامية في تنفيذ الخطط

التنمية للدولة، وان تفعل المصارف الاسلامية ذاتها كمصارف شاملة من خلال تنوع مواردها بمختلف الآجال وربطها بالمشاريع المناسبة.

2- دراسة (شواط، 2021)

عنوان الدراسة	اثر كفاءة ادارة المحفظة الاستثمارية على ربحية المصارف التجارية- دراسة حالة مصرف المؤسسة العربية المصرفية الاردن خلال الفترة 2016-2021
هدف الدراسة	توفير معلومات عن اهمية المحافظ الاستثمارية كأصل من اصول المصرف التجاري و دراسة اثر كفاءة ادارة المحفظة الاستثمارية على ربحية المصارف التجارية ومعرفة و ابراز اهم مؤشرات قياس الربحية في المصارف.
مشكلة الدراسة	تبحث الاشكالية في كيفية تشكيل محفظة استثمارية تساهم بشكل فعال في تعظيم ربحية المصارف .
اهم الفرضيات	الفرضية الاولى: التنوع الجيد لمحفظة المصرف يساعد على تعظيم ربحية في مستوى مقبول من المخاطر . الفرضية الثانية : هنالك علاقة طردية بين السيولة والربحية. الفرضية الثالثة: الربحية في المصارف التجارية هي العوائد التي يحققها المصرف نتيجة قيامه بنشاطاته واستثماراته.
اهم الاستنتاجات	الهدف الرئيسي من تشكيل المحفظة الاستثمارية هو تحقيق اقصى عائد ممكن توفير السيولة وتنمية واستمرار تدفق الدخل التنوع وقابلية تحويل اصول المحفظة الى سيولة، ان نسب السيولة والربحية تعتبر كمؤشر حقيقي لأداء وكفاءة المصرف من جهة واداء لقياس المخاطر من جهة اخرى.
اهم التوصيات	لا بد للمصارف ان تقوم بدراسة عميقة وتنويه للمخاطر التي تعدد اوراق المحفظة الاستثمارية لان ادارة المحفظة الاستثمارية تعتمد على التحليل المستقبلي، تعزيز الجهود فيما يخص زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية الدور الذي تلعبه المصارف من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متطورة تسمح بتسهيل التعاملات المصرفية كل هذا من اجل زيادة موارد المصرف من خلال استقطاب اكبر حجم من الودائع لدى الافراد.

3- دراسة (karani، 2014)

عنوان الدراسة	" the Effect Of Liquidity Management on printability of C0mmercial Banks in Kenya "
هدف الدراسة	سعت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إدارة السيولة على ربحية المصارف التجارية في كينيا، لكون الاصول المتداولة أقل ربحية مقارنة بالاصول طويلة الاجل.
مشكلة الدراسة	مشكلة الدراسة تكمن في الإدارة المصرفية تتمثل في ما إذا كان ينبغي الاستثمار في أصول أكثر ربحية على المدى الطويل والتعرض لخطر سيولة منخفضة أو الاستثمار في أصول قصيرة الأجل تكون أقل ربحية وبالتالي تقلل من عائد الاستثمار.
اهم الاستنتاجات	وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها وجود علاقة ايجابية بين السيولة والربحية لدى البنوك التجارية في كينيا وقد تبين ان إدارة السيولة هي أحد محددات ربحية المصارف التجارية في كينيا على مدى سنوات الدراسة.
اهم التوصيات	وتوصي الدراسة بان يحافظ مديري التمويل في المصارف التجارية على التوازن بين مستوى الاصول المتداولة والاصول طويلة الأجل لتعزيز كل من الأهداف المتضاربة للحفاظ على سيولة كافية و ربحية مستدامة. نظرا لكون السيولة لها تأثير ايجابي على ربحية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: الاطار النظري (تأثير الاستثمارات طويلة الاجل في الربحية المصرفية)

اولاً : الاطار النظري الاستثمارات طويلة الاجل

1- تعريف الاستثمارات طويلة الاجل: بأنه توظيف المصرف لجزء من موارده في عمليات طويلة الاجل تعود بالمرودد المناسب عليه (Salam,2004:92) وكذلك عرف بأنه عبارة عن استثمار الاموال لأجل طويلة في المشروعات الكبيرة والتي يستغرق تنفيذها زمناً طويلاً يصل اجلها الى اكثر من سبع سنوات ،حيث ان المكاسب والعوائد والاثار المرتبطة بهذا الاستثمار لا تتحقق الا بعد مدة طويلة من الزمن (Abdul,2012:23)، وعرف كذلك بأنه توظيف المصرف لجزء من الموارد المتاحة له لفترات زمنية تزيد عن سبع سنوات وفقاً للضوابط والاسس، بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وتعظيم ثروة المساهمين والمودعين لدى المصرف (Dawiya,2006:18).

1-1 خصائص الاستثمار طويل الاجل: للاستثمار طويل الاجل خصائص تميزه عن بقية الاستثمارات قصيرة ومتوسطة الاجل مما يعطيه اهمية بارزة في عملية التنمية الاقتصادية، ومن اهم خصائص الاستثمار طويل الاجل ما يلي: (Suleman,2007:228)، (Ashraf,2006:115).

1. يستخدم في الاغراض الانتاجية وذلك بإقامة المشاريع الانتاجية الجديدة والتي لم يسبق ممارستها او التوسع في المشاريع القائمة ويكون ذلك من خلال زيادة الانتاج القائم دون تغيير في تشكيلة المنتجات الحالية او بإضافة خطوط انتاجية جديدة.
2. الاستثمار الوحيد الملائم لتوظيف الاموال في الانتاج الضروري النافع للاقتصاد القومي، فإقامة المشاريع الضرورية والتنموية وازافة خطوط انتاجية جديدة تلبى متطلبات المجتمع من السلع والخدمات المهمة التي لا يستطيع الاستغناء عنها لا يمكن اقامتها الا من خلال الاستثمار طويل الاجل وذلك بغية توفير عناصر انتاجية ذات كفاءة عالية.

3. طول المدة الزمنية التي يحتاجها لإقامة المشاريع التنموية الكبيرة سواء كانت في القطاع الزراعي او الصناعي مثل اقامة المصانع ذات التكاليف الكبيرة.

4. جوهر عملية الاستثمار هو عاملي الزمن والمخاطرة فهو مرتبط بالإنفاق في الوقت الحاضر من اجل تحقيق عائد معين بالمستقبل وان هذا الانفاق لا يوجد له ضمانة مؤكدة لتحقيق هذا العائد وهذا يعني ان هناك عامل المخاطرة.

5. ان الاستثمار طويل الاجل هو انتاج حقيقي مستمراً وتستمر منفعته الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن وهذا ما يجعل هذا النوع من الاستثمارات ضرورياً ومهماً في دعم التنمية الاقتصادية وتقدم الاقتصاد القومي وازدهاره

1-1-1 مجالات الاستثمار المصرفي طويل الاجل: تستثمر المصارف مواردها في مجالات متعددة نوجزها بالاتي:

1- الاستثمار في الاوراق المالية: وهو تخصيص جزء من الاموال لغرض الاستثمار في الاوراق المالية بهدف تحقيق اعلى مردود مالي ممكن كالاستثمار في الاوراق المالية التي تصدرها وزارة المالية وكذلك السندات التي تصدرها الشركات الخاصة غير الحكومية ويعد الاستثمار في الاوراق المالية لتجنب المخاطر السيولة وتعد الاوراق المالية من اشباه النقود سهلة التحويل الى نقد سائل وتتمثل الاوراق المالية في الاتي (Saunder&Millon,2014:14).

أ. السندات: تعرف السندات بانها التزامات مديونية طويلة الاجل تصدرها الشركات والحكومة من اجل زيادة امولها ودعم العمليات التشغيلية طويلة الاجل مقابل التعهد لطالب السند بدفع مبالغ الفائدة زمن الاحتفاظ بالسند فضلاً عن اصل المبلغ عند تاريخ الاستحقاق وان السندات من الاوراق المالية التي توصف بانها ذات دخل ثابت وتتميز بان لها اوقات سداد محددة مسبقاً وان الغالبية العظمى من السندات التقليدية تتعهد للمقرض بدفع فوائد خلال مدة معينة فضلاً عن سداد اصل القرض حين الموعد المحدد ويجب الاخذ بعين الاعتبار عند شراء السند القدرة الائتمانية للمصدر ونسبة الضريبة المفروضة على السند في حال طرحه من قبل الشركات في حين ان السندات التي تصدرها الحكومة مثل الخزانة تكون مضمونة ومعفية من الضرائب (Eltonet,2014:14).

ب. الاسهم العادية: وهي حصص ملكية في الشركة المصدرة لها اذ يكتسب حاملها الحق في الحصول عند توزيع الارباح اذا احرزت الشركة ارباحاً وعزمت على توزيعها للمساهمين، وتعد عملية اصدار الاسهم وبيعها للجمهور بمثابة الوسيلة التي تلجئ اليها الشركات بغية جذب الاموال لتمويل انشطتهم ويكون طرحها اما بشكل عام عبر الاسهم المدرجة في البورصة او بشكل خاص الاسهم غير المسعرة ويعود اصدار الاسهم بجملة من المنافع على الشركة اهمها: الحصول على تمويل دائم، ومنح حق التصويت، وعدم وجود ارباح ثابتة، و تخفيض تكلفة راس المال الى جانب احتجاز الارباح، فان اصدار الاسهم لا يترتب عليه اي نوع من الالتزامات مثل السندات التي تمثل اداة دين على المصدر لذلك ينظر الى الاسهم العادية على انها من اكثر الادوات الاستثمار شيوعا في الاسواق المالية (Mishkin,2004:5).

ت. الاسهم الممتازة: تعرف الاسهم الممتازة على انها ادوات مالية تتسم بثبات الدخل المتولد عنها نتيجة لتلقيها تدفقات نقدية سنوية ثابتة الى حدا ما اما على شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية او تحدد من مبلغ الكابون الذي سيتم دفعة سنوياً، وتنفرد الاسهم الممتازة بكونها اداة دين واستثمار في ان واحد اذ تكتسب الاسبقية في استلام الارباح في تشابه الاسهم العادية بوصفها اداة ملكية، وتحصل على عائد ثابت مثل السندات فيمكن وصفها بأداة دين ايضا ولاشتمالها على هذه الميزات يشار لها بالأداء المالية (الهجينة) وتتصف ايضا بتدني مخاطرها (Reilly&Brown,2006:83).

2. الاستثمار في القروض: وهي من اهم الاستثمارات اذ توظف المصارف جزء كبير من مواردها في هذا المجال ويشمل الاستثمار بمختلف القروض وبأجال مختلفة ولمختلف القطاعات والمنظمات وتكون هذه الاستثمارات على شكل سلف او قروض ويعد من اكبر المجالات التي تستثمر بها المصارف نتيجة لارتفاع المردود المالي له (Wang,2012:689).

3. الاستثمار في الموجودات الثابتة: يتميز هذا الاستثمار بارتفاع المخاطر وطول المدة وهو الاستثمار بما يمتلكه المصرف من مباني وعقارات واثاث وخزائن حديدية وتستثمر من خلال تأجير الخزانات او القيام بمشاريع تجارية حقيقية او تأجير المباني ولا يشكل هذا الاستثمار الا نسبة قليلة مقارنة مع الاستثمارات الاخرى للمصرف (Haanetal,2009:92).

1-1-1-1 مخاطر الاستثمار طويل الاجل: تعد الاستثمارات طويلة الاجل من اكثر الاستثمارات صعوبة وخطورة على نشاط المصارف وذلك لأنها تتعلق باستثمارات معمرة تعمل لفترة طويلة من الزمن، كما ان مبالغها عادة ما تكون ضخمة وكبيرة وهذا يعني انها ستستمر لفترة طويلة الامر الذي يفقد المصرف قدرته على المرونة ويجعله غير متأكد من النجاح النهائي للاستثمار الا بعد مضي فترة طويلة يضل فيها اسير حوادث مستقبلية غير معروفة له بالتاكيد، وبناءً على ما تقدم ثمة شكلين اساسيين من المخاطر لهما تأثيراً سلبياً على نشاط المصرف وهما: خطر السيولة وخطر الفشل في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار (Zaytouni,2017:233).

1- مخاطر السيولة: ان الاستثمارات طويلة الاجل غالباً ما تتطلب انفاقاً مالياً ضخماً، وتستغرق زمناً طويلاً وان التوسع في هذا الشكل الاستثماري سيغرق نصيباً كبيراً من مواردها المالية في تلبية احتياجات ذلك النشاط، ويؤدي الى تجميدها زمناً قد يصل الى مرحلة الاثمار والانتهاء من المشروع الامر الذي يجعلها عرضة لما يسمى بمخاطر السيولة إذ ان في حال انخفاض التدفقات النقدية لتلك الاستثمارات، او حال عدم المقدرة على تحويل الاصول الاستثمارية الى سيولة عند الحاجة وبسهولة، بسبب نقص الادوات والاساليب الكفيلة بتحقيق ذلك فان المصرف سيواجه صعوبة في مقابلة ما يجب عليه قانوناً ونظماً ان يفي بسحوبات المودعين ومصرفات التشغيل ومقابلة التزامات الديون، فضلاً عن ذلك ثمة مصدراً اخر من مصادر خطر السيولة الكامن في الانشطة الاستثمارية طويلة الاجل، وهو خطر تعرض راس المال المستثمر للخسارة، ويأتي على قمة هرم مصادر خطر السيولة لان المصرف يصل بفعل ذلك الى مرحلة الافلاس، خاصة وان راس مال الاستثمارات طويلة الاجل يمتص جزءاً كبيراً من موارد المصرف (Saleh Al- Omar,234:2005).

2- مخاطر الفشل في تحقيق العائد المتوقع: تحتمل الاستثمارات طويلة الاجل خطر الفشل في تحقيق العوائد المتوقعة، وتأتي حساسية هذا النوع من المخاطر من اهمية هدف الربح بالنسبة للمصرف من ناحية، ومن كون ان عوائد الاستثمارات طويلة الاجل عادة ما تكون عالية وتشكل جزءاً كبيراً من ارباح المصارف من جانب اخر، وبناءً على ذلك فانه اذا كان التباين بين العائد المتوقع والعائد الفعلي من الاستثمار كبيراً فان ذلك ينعكس سلباً على رضا المساهمين والمودعين، وان جميع المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات طويلة الاجل تنعكس بأثارها السلبية على نشاط المصرف، فمخاطر التشغيل التي يتعرض لها المشروع الاستثماري تستوجب مواجهتها توفر المزيد من السيولة وهذه السيولة سيكون موردها موارد قد تكون مخصصة من لتوظيفات اخرى، وهكذا الحال بالنسبة للأشكال الاخرى من المخاطر ولاكن وفق اعتبار مختلف واننا اقتصرنا على هذين الشكلين اساساً لان السيولة والربح هما اهم عاملين في نشاط المصرف (Zaytouni,2017:234).

1-1-1-1 استراتيجيات الاستثمار المصرفي: ان الاستراتيجيات التي تعتمدها المصارف في ادارة استثماراتها وتحقيقاً لأهدافها الثلاثة الاساسية والمتمثلة بالسيولة والربحية والامان والتي هي بمثابة خارطة طريق للمستثمرين من خلالها يحددون نوع المخاطر التي هم على استعداد لتحملها والعائد المطلوب تحقيقه وتختلف استراتيجيات الاستثمار من مصرف الى اخر حسب البيئة التي يعمل بها وحجم المصرف والاهداف الذي يروم تحقيقها ويجب اعادة النظر بها مع تغير الظروف البيئية والاقتصادية وهناك عدة استراتيجيات وكالاتي: (Al-Amiri,2013:175)

1- استراتيجية الاستثمار (المتحفظة): وفقاً لهذه الاستراتيجية ان الجزء الاكبر من الاموال توضع في موجودات قصيرة الاجل ويكون الهدف تحقيق السيولة وليس الربح و تعد منخفضة المخاطر بسبب وجود سيولة عالية نسبياً للأدوات التي يجري استثمارها

2- استراتيجية الاستثمار (المعتدلة): تعد هذه الاستراتيجية متوازنة بين العائد والمخاطرة اي تقوم باستثمار الموجودات قصيرة الاجل لتحقيق هدف السيولة وتستثمر بالمقدار نفسه في الموجودات طويلة الاجل لتحقيق هدف الربحية و تسعى الى تحقيق ارباح معتدلة مقابل تحقيق مخاطر معتدلة (Kwenda&Holden,2014:570) .

3- استراتيجية الاستثمار (المجازفة): تقوم هذه الاستراتيجية على تقليل الاستثمار بالموجودات قصيرة الاجل وتزيد الاستثمار في الموجودات طويلة الاجل، وتتميز هذه الاستراتيجية بالمخاطر المرتفعة وتحقيق معدل عائد مرتفع وهي استراتيجية تحقيق ربح وليس سيولة (Brigham&Houston,2017:531).

ثانياً: الاطار النظري للربحية المصرفية:

1- تعريف الربحية المصرفية: تعد الربحية المصرفية اداة مهمة لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد الموجودة في حوزتها اذ يلاحظ ان جهد الادارة المالية في المصرف يوجه نحو التوظيف الامثل للموارد المتاحة، اذ تهدف الى تحقيق افضل عائد ممكن لا صحابة عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر (Ramadhan,2019:6).

ويمكن تعريف الربحية كذلك على انها الهدف الاساسي لجميع المصارف وامر ضروري لبقائها كمقياس للحكم على كفاءة ادارة المصرف في استخدام الموارد الموجودة باقل التكاليف من اجل تحقيق النجاح واخذ المكان المناسب في الاسواق المنافسة (Alghusini, 2015:387). وكذلك عرفت على انها المحصلة النهائية للكثير من السياسات والقرارات التي اتخذتها الادارة التنفيذية للمصرف و تمثل مؤشرات الربحية صافي العمليات التشغيلية لإدارة الموجودات والمطلوبات والسيولة والربحية هدف اساسي لجميع المؤسسات والمنظمات ولاسيما المصارف لأنها امر ضروري لبقاء واستمرار عمل المنظمات وهيه غاية يتطلع لها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف (Barad,2010:108).

1-1 العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية: ان تطوير وتحديث مستوى الخدمات المصرفية لا يتحقق الا من خلال تحسين وتنمية ربحيتها لذا تمثل الربحية الحجر الاساس لتنمية حقوق المالكين وهي في الوقت نفسه الوقود الضروري والازم لمواصلة عملها المصرفي واثبات وجودها في بيئة متضاربة ومتشابكة بالعوامل احياناً ويكون فيها البقاء للأقوى وهذه القوة تنبع من مواكبة التطورات الحديثة واثبات الوجود الذي يتحقق من خلال استخدام الاساليب العلمية المدروسة لذلك فان الامر اعاد هيكلة المصارف وتحديد المحددات الداخلية والخارجية التي ادت الى انخفاض ربحيتها ووضع الحلول المناسبة لها، حيث تسعى المصارف الى تحقيق هدف الربحية وتعظيمه لآكن تواجه المصارف العديد من العوامل التي تتفاوت تأثيرها في هذه الربحية سواء كانت عوامل داخلية تتعلق بالمصرف بشكل خاص ام عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة (Al-Qadhafi,2012:56).

اولاً: العوامل الداخلية

1. ارباح أو خسارة الأوراق المالية : ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في الاسواق المالية يؤثر على ربحية المصرف، وان هدف المصارف في الاستثمار في الأوراق المالية يركز على هدف السيولة والربحية (Al-Shibli,2011:34) .

2. إدارة المصارف: تتأثر ربحية المصرف بفاعلية الإدارة وقدرتها على الموازنة بين العائد والمخاطرة وكذلك على تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات عن طريق خبرة الإدارة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة فقدرته و إدارة هيكلها المالي بفرعيه إدارة الموارد وإدارة الاستخدامات هذا يعكس مدى نجاحها في تحقيق العديد من أهداف المصرف فاذا حققت هذه الإدارة تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي عن طريق توظيف موارد المصرف من موجودات وتعظيم ثروة مالكيه، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية هذه المصارف عن طريق الموازنة بين الربحية والسيولة والامان (Merhej et al,2014:334).

3. حجم المصرف: ان المصارف الكبيرة ذات الموارد المالية الضخمة والفروع الكبيرة والكثيرة قادرة على ان تضيف مزيد من الاموال والدخول في معاملات مختلفة وصفقات كبيرة مما يزيد من ارباحها لان المصارف كبيرة الحجم يكون ادائها افضل من المصارف المتوسطة والصغيرة الحجم بسبب اقتصاديات الحجم، كما ان قدرة المصرف وحجمته يمكنانه من تخفيض سعر الفائدة

لاجتذاب المزيد من الزبائن المقترضين والقدرة على القيام بأجراء صفقات وانشطة مربحة على امتداد مناطق جغرافية واسعة وخارج حدود الدولة (Alsadi&Al-mamouri,2022:5)

4. **هيكل الودائع:** تهتم المصارف بجذب وودائع التوفير وودائع الاجل لأنها تمنح المصارف مرونة كبيرة في توظيفها في الاستثمارات طويلة الأجل نسبياً بدون الاعتبار لعامل السيولة وذلك بهدف تحقيق ربحية أكبر كذلك تؤثر تكلفة الودائع على ربحية المصارف لكونها تمثل الأعباء التي تتحملها المصارف لحصولها على الأموال وهذا يبين أن تكلفة الودائع الآجلة تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير وتهدف هذه المصارف إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة للودائع الى أقصى حد لتزيد من ربحيتها (Suleiman,2004:44).

5. **توظيف الموارد:** توجه المصارف الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية وذلك لانهما يعدان من أهم مجالات الاستثمار للمصرف لأنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصرف، بحيث أن الدخل المتولد عنها يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالأخص الدخل المتولد من القروض إذ تؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المحددة للدخل على ربحية المصرف حيث تزداد الربحية بازدياد هذه النسبة ولهذا يعد قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تتوقف على عدة عوامل من أهمها حاجة المصارف للسيولة، ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل (Almana,2021:32).

6. **أرباح أو خسائر القروض:** ان عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصرف تؤثر بشكل كبير على ربحية المصرف وذلك بسبب كبر حجم الموارد الموجهة الى عمليات الائتمان ورقابة القروض وهي من النشاطات الأساسية للمصارف، وتعد المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح والتي يحاول المصرف دائماً الرقابة على مستوى توظيف الودائع في القروض عن طريق الرقابة على نسبة الائتمان لديه حيث أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية المصرف عندما يعجز المقترض عن قدرته على سداد القروض و يعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وكذلك عدم دراسة ملفات العملاء بعناية وتركيز معرفه مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات تعد من اهم العوامل التي تؤدي الى زيادة الديون المتعثرة والمعروفة بتأثيرها سلباً في ربحية المصرف بصورة عامة (Marwa,2019:21).

7. **السيولة:** تمثل السيولة أداة الحماية والأمان على مستوى المصارف بالإضافة إلى المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي في تلبية طلبات الائتمان باي وقت وهنا تكمن أهمية السيولة لذا يجب على المصارف ان تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية على ان لا تقل عن الحد الأدنى من الالتزامات السائلة على القروض والتسليفات ودراسة سلوك الودائع لكي لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لجزء من أصوله وهذا ما يؤدي الى مخاطر ويساعد هذا التقدير في التوازن بين متطلبات السيولة والربحية (Shed,2014:4).

8. **عمر المصارف:** زيادة عمر المصارف له دور كبير في التأثير في الربحية فالمصارف ذات الأعمار الطويلة وذو السمعة الحسنة تستحصل على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة وذلك لان الجمهور يطمئن من المصارف صاحبة الأعمار الطويلة لمعرفتها وثقته بان هذه المصارف لها القدرة على البقاء والاستمرار كما أنها تمتلك إدارة ذو خبرة مصرفية تؤهلها للعمل في قطاع العمل المصرفي كذلك يضاف إلى أن المصارف تستهلك معظم أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها وهذا يجعلها تتحمل مصاريف ادنى في السنوات التالية .

9. **عدد فروع المصارف:** الانتشار الجغرافي للمصارف وبالأخص في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة يؤدي الى زيادة عدد المتعاملين مع المصرف فإيصال الخدمات المصرفية لتلك التجمعات السكانية وبالأخص إذا كانت تفصل بينهما مسافات طويلة تجعل من المصارف ذات أنتشار واسع لتحقيق هدف لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية وان زيادة عدد المتعاملين يؤدي الى زيادة حجم الودائع و حجم التسهيلات وكذلك حجم عمليات المصارف مما يؤدي الى زيادة ربحية المصارف (Marwa,2019:21).

ثانياً. **العوامل الخارجية:** تتمثل العوامل الخارجية بتلك العوامل التي تكون خارج سيطرة ادارة المصرف ولأيمكن التحكم بها من قبل المؤسسين او الادارة لان محفزاتها خارجية وفقاً لطبيعة النظام الاقتصادي في البلد، وهي كالاتي:

1. الظروف السياسية والاقتصادية: تتأثر المصارف بمدى استقرار الظروف والاضغاط السياسية والاقتصادية للبلد وقد يمر البلد بظروف سياسية واقتصادية قاسية فمثلاً عاش العراق وعانى سابقاً سنوات عديدة من الحصار اذ شهدت أوضاعاً اقتصادية وسياسية غير مستقرة تأثرت المصارف من خلالها و هذا انعكس سلباً على أجمالي الاستثمارات في المصارف وان إدارة الاستثمارات لها تأثير واضح في ربحيتها (Al-Shawara,2013:130).

2. التشريعات القانونية والضوابط المصرفية: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في إدارة المصارف بشكل عام وتوجيهات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي و للحفاظ على سلامته المالية و لحماية اموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه قيود إضافية على بعض المصارف تتمثل في فرض قيود على حركة وحجم التسهيلات الائتمانية و الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة (Al-Moroccan,2004:195).

3. السياسة النقدية: للسياسة البنك المركزي النقدية دور مهم في التأثير على سياسات المصارف فيما يتعلق بإدارة الاصول والالتزامات ويكون لذلك تأثير في ربحيتها وتوجد أدوات عديدة لتلك السياسة من ضمن هذه الأدوات الرقابة الكمية أو النوعية والرقابة المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي لغرض إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي و أحكام سيطرته على عرض النقد لغرض الوصول للأهداف المرجوة فضلاً عن ذلك تختلف إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي إذ إنها إجراءات تقييدية وكذلك تتسم بطابع من التخفيف تماشياً مع الأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في الدولة و يقوم البنك المركزي على تخفيض الفوائد بالنسبة للقروض و تخفيض سعر اعادة الخصم وتخفيض الاحتياطي النقدي القانوني لتشجيع الطلب على القروض و تشجيع الاستثمار و بهدف ضبط الائتمان المصرفي و يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم ورفع الاحتياطي القانوني بهدف الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية وهذا يقلل من قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان وهذا يؤدي إلى الحد من إمكانية تحقيق أرباح عالية.

4. **الوعي المصرفي :** للثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي تأثير في ربحية المصارف طالما تتأثر الحصة السوقية للمصارف من القروض والودائع نتيجة لتعامل بعض الزبائن مع المصارف بدون أن يؤثر على ربحية المصارف ولقوة الجهاز المصرفي ومئاته ، توفر القناة الكافية لدى الجمهور وبسبب وجود هذه القوة تؤدي الى زيادة ثقتهم بالتعامل معها وهذا ينعكس بدوره على ربحية المصارف (Al-Jalal,2017:68).

5. **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين المصارف على ربحيتها وذلك لمحدودية الموارد المتاحة للمصارف واضطرابها نتيجة لذلك الى زيادة معدلات الفائدة للحصول على هذه الموارد و يؤدي هذا الى انخفاض هامش العوائد مما يؤثر على استثمار المصارف.

6. **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية المصرف نتيجة لزيادة أسعار الفائدة على القروض وبالأخص اذا كانت أسعار الفائدة على الودائع منخفضة اي ان الربحية تزداد بزيادة هامش سعر الفائدة (Marwa,2019:18).

المبحث الثالث : الجانب العملي

أولاً : التحليل المالي الخاص بالمتغير المستقل (الاستثمارات طويلة الاجل) في المصارف عينة البحث

1- نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات: يتمثل الاستثمار طويل الاجل بالاستثمار في (الشركات التابعة، والشركات الحليفة، والقروض والتسليفات طويلة الاجل، وسندات الرهون العقارية)،وينطوي اجمالي الاستثمارات على (الائتمان النقدي الممنوح على الاستثمار كالقروض بأنواعها، والسلف، والاوراق المالية، وحالات الخزينة)، وتوضح هذه النسبة النشاط الاستثماري طويل الامد في المصارف العراقية عينة البحث الى اجمالي الاستثمارات اذ يشير ارتفاعها الى كفاءة المصرف في تأدية الدور الاقتصادي التتموي المنوط به بينما يشير انخفاض هذه النسبة لدى المصرف الى العكس. وتحسب بالمعادلة الاتية:

(الاستثمار طويل الامد/اجمالي الاستثمارات) $100 \times$

يوضح الجدول (1) نسبة الاستثمار طويل الاجل المصرفي الى اجمالي الاستثمارات للمصارف العراقية عينة البحث خلال الفترة (2016-2021) ويتسنى من خلاله معرفة الاستثمارات طويلة الاجل واجمالي الاستثمارات لكل مصرف على امتداد فترة البحث

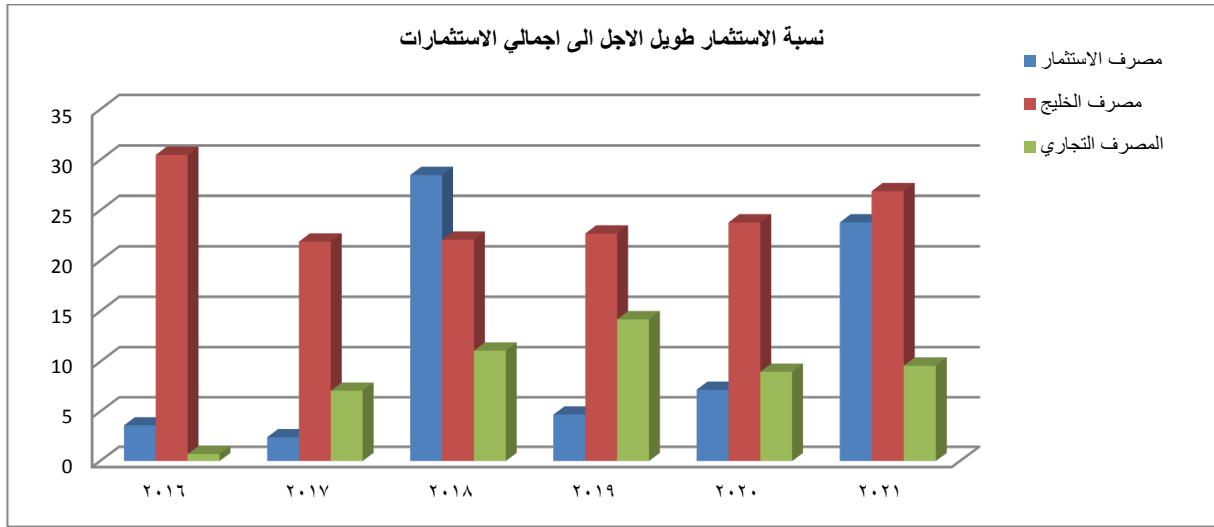
الجدول (1) نسبة الاستثمارات طويلة الاجل الى اجمالي الاستثمارات للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2021)

اسم المصرف	السنة	الاستثمار طويل الاجل	اجمالي الاستثمارات	نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات
الاستثمار العراقي	2016	18636353	514663099	3.6%
	2017	23738889	987721696	2.4%
	2018	4651166848	154477704257	28.5%
	2019	6791375835	142722852916	4.7%
	2020	9948786688	137286822312	7.2%
	2021	47079458034	197044255797	23.8%
الخليج التجاري	2016	84913731493	278320747519	30.5%
	2017	47054071091	21454312719	21.9%
	2018	47313416932	214150516379	22.09%
	2019	47352260125	208275396931	22.7%
	2020	48622960797	204228278782	23.8%
	2021	55360633554	205657170458	26.9%
التجاري العراقي	2016	77702000	1068263349	0.7%
	2017	63754500	891796880	7.1%
	2018	163171579	1460752479	11.1%
	2019	190337557	1335001607	14.2%
	2020	187346000	2071411320	9%
	2021	288679000	3002284221	9.6%

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2021)

يتبين من الجدول (1) ان مصرف الاستثمار العراقي شهد استثماراته طويلة الاجل تذبذبات خلال مدة البحث وذلك تبعا لسياسة التحوط التي اتبعها المصرف فضلاً عن الظروف الامنية والاقتصادية التي مر بها البلد، اذ حقق اعلى نسبة للاستثمار طويل الاجل سنة (2018) بلغت (28.5%) وبيجمالي استثمارات طويلة الاجل (6791375835) دينار واجمالي استثمارات (154477704257) دينار و اقل نسبة سنة (2017) بواقع (2.4%) وبيجمالي استثمارات طويلة الاجل (23738889) دينار وبيجمالي استثمارات (987721696) دينار ويلحظ من الجدول اعلاه ان سنة (2019) و (2020) كانت نسب الاستثمار طويل الاجل منخفضة ايضاً بالنسبة لمصرف الاستثمار ويعزى ذلك الى الركود الاقتصادي بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة بسبب انتشار جائحة كورونا، بينما حقق مصرف الخليج التجاري اعلى نسبة للاستثمار طويل الاجل سنة (2016) بنسبة بلغت (30.5%) وبيجمالي استثمارات طويلة الاجل (84913731493) دينار وبيجمالي استثمارات (278320747519) دينار وكانت اقل نسبة للاستثمار سنة (2017) بقيمة (21.9%) وبيجمالي استثمارات طويلة الاجل (47054071091) دينار واجمالي استثمارات (21454312719) دينار، ويلاحظ ان نسبة الاستثمار طويل الامد في المصرف كان مستقر بنسب متقاربة طوال سنوات الدراسة، بينما سجل المصرف التجاري اعلى نسبة له سنة (2019) بقيمة بلغت (14.2%) وبيجمالي استثمارات طويلة الاجل (190337557) دينار واجمالي استثمارات (1335001607) دينار و اقل نسبة سنة (2016) بقيمة بلغت (0.7%) وبيجمالي استثمارات طويلة الاجل (77702000) دينار واجمالي استثمارات (1068263349)، ويلاحظ من الجدول (1) ان نسبة الاستثمار طويل الامد الى اجمالي الاستثمارات للمصرف التجاري متدنية طوال سنوات الدراسة ويعزى ذلك الى تجنب استثمار

المصرف موارد المالية بتجاه الاستثمار في الفرص المتاحة بسبب عدم الاستقرار الامني والاقتصادي وكذلك القوانين الصادرة عن البنك المركزي والاقتصادي. ويمكن توضيح نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات للمصارف المعنية بالبحث وللمدة (2016-2021) من خلال الشكل البياني (2) الاتي:



الشكل (2) نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات

وبناءً على ما تقدم يتأكد لنا ان للاعتبارات الامنية والاقتصادية و المالية والمصرفية النصيب الاكبر في توجيه استراتيجيات الاستثمار لتلك المصارف من حيث الرغبة في الحصول على عوائد مالية سريعة، او العمل على توفير قدر اكبر من السيولة لتلك الاستثمارات، او من خلال الحرص على اختيار العمليات التي تتمتع بسرعة استرداد الاموال المستثمرة، وهذا الوضع سيساهم في عدم قدرة المصارف على القيام بدورها الاقتصادي في عمليات التنمية الاقتصادية وبالتالي تعرض هذه المصارف لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

1-1 نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل: يتمثل الاستثمار طويل الاجل المصرفي بالاستثمار في (الشركات التابعة، والشركات الحليفة، والقروض والتسليفات طويلة الاجل، وسندات الرهون العقارية) وتنطوي اجمالي الودائع طويلة الاجل في (ودائع التوفير، وودائع لأجل) و نستهدف من دراسة هذه النسبة بيان اهمية الودائع طويلة الاجل في تمويل الانشطة الاستثمارية طويلة الامد ويدل هذا المؤشر على حجم الودائع التي تتحمل المخاطرة والمهياة لتمويل الاستثمارات طويلة الامد وكذلك يبين لنا مدى قدرة ادارة المصرف على توظيف مواردها، حيث كلما كانت النسبة ضعيفة تدل على صعوبة تواجه ادارة المصارف في توظيف مواردها وبالتالي تدني حجم الودائع المستقرة في تمويل الاستثمار طويل الامد (Kawas,2020:207) وتحسب بالمعادلة الاتية: (الاستثمارات طويلة الاجل / اجمالي الودائع طويلة لأجل) $\times 100$

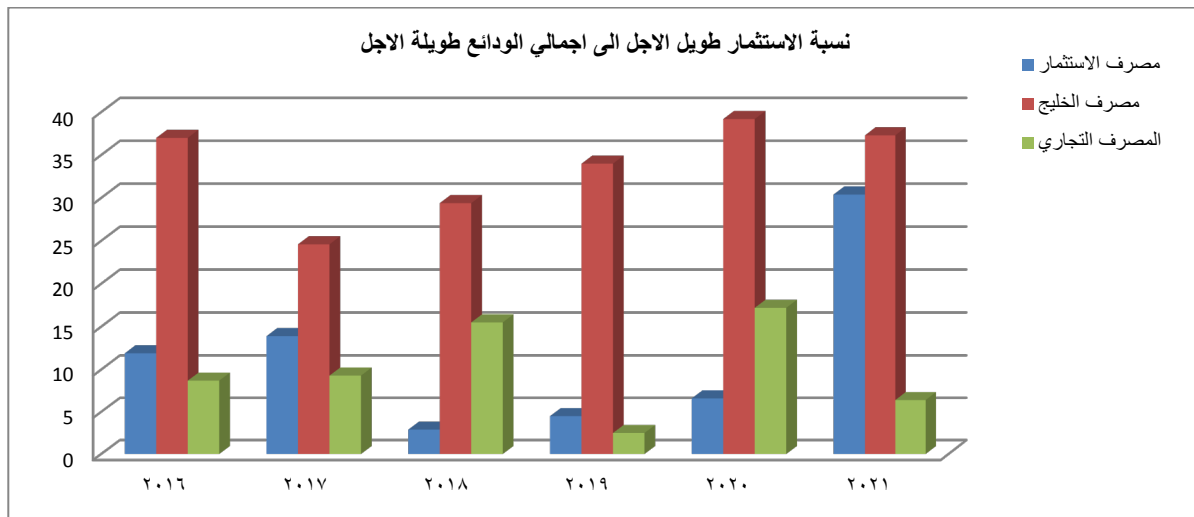
يوضح الجدول (2) نسبة الاستثمار طويل الاجل المصرفي الى اجمالي الودائع طويلة الاجل للمصارف العراقية عينة البحث خلال الفترة (2016-2021) ويتسنى من خلاله معرفة اجمالي الودائع طويلة لأجل لكل مصرف وكالاتي:

الجدول (2) يمثل نسبة الاستثمار طويل الامد الى اجمالي الودائع طويلة الاجل للمصارف عينة البحث وللمدة (2016-2021).

اسم المصرف	السنة	الاستثمار طويل الاجل	اجمالي الودائع طويلة الاجل	الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل
الاستثمار العراقي	2016	18636353	155906754	11.9%
	2017	23738889	170008129	13.9%
	2018	4651166848	156949447062	2.9%
	2019	6791375835	147753178704	4.5%
	2020	9948786688	150086776009	6.6%
	2021	47079458034	154798226423	30.4%
الخليج التجاري	2016	84913731493	229066367837	37%
	2017	47054071091	191007779585	24.6%
	2018	47313416932	160693335297	29.4%
	2019	47352260125	137945562688	34%
	2020	48622960797	123965743563	39.2%
	2021	55360633554	148029033676	37.3%
التجاري العراقي	2016	77702000	502889973	8.7%
	2017	63754500	001678357	9.3%
	2018	163171579	8104720132	15.5%
	2019	190337557	6649245200	2.8%
	2020	187346000	1108356385	17.2%
	2021	028867900	5044797062	6.4%

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث وللمدة (2016-2021)

يتبين من الجدول (2) ان مصرف الاستثمار العراقي حقق اعلى نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الامد سنة (2021) بنسبة بلغت (30.4%)، وباجمالي استثمارات طويلة الاجل (47079458034) دينار وباجمالي ودايع طويلة الاجل (154798226423) دينار واقل نسبة سنة (2018) بقيمة بلغت (2.9%) وباجمالي استثمارات طولة الاجل (4651166848) دينار واجمالي ودايع طويلة الاجل (156949447062) دينار، فيما حقق مصرف الخليج التجاري اعلى نسبة لاستثمار طويل الاجل الى الودائع طويلة الاجل سنة (2020) بنسبة بلغت (39.2%) وباجمالي استثمارات طولة الاجل (47313416932) دينار وباجمالي ودايع طويلة الاجل (123965743563) دينار واقل نسبة سنة (2017) بقيمة بلغت (24.6%) وباجمالي استثمارات طولة الاجل (47054071091) دينار، بينما سجل المصرف التجاري اعلى نسبة سنة (2020) بقيمة بلغت (17.2%) وباجمالي استثمارات طولة الاجل (187346000) دينار وباجمالي ودايع طويلة الاجل (1108356385) دينار واقل نسبة سنة (2019) بقيمة بلغت (2.8%) وباجمالي استثمارات طولة الاجل (190337557) دينار وباجمالي ودايع طويلة الاجل (6649245200) دينار،ويمكن توضيح نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل للمصارف عينة البحث وللمدة (2016-2021) من خلال الشكل البياني (3) الاتي :



الشكل (3) نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل للمصارف عينة البحث

يبين الشكل البياني (3) الدور التمويلي للودائع طويلة الاجل في الاستثمار والذي كما مبين محدودة جدا في المصرف التجاري العراقي حيث لم تتعدى مستوى مساهمة الودائع التوفير والاجل للأفراد والشركات مساهمتها في تمويل الاستثمار طويل الامد مستوى (17.2%) سنة (2020) وكذلك مصرف الاستثمار حقق نسب ضعيفة لاستغلال السيولة المتوفرة لديه ويعزى ذلك الى تجنب استثمار المصرف موارد المالية بتجاه الاستثمار المصرفي، اما بالنسبة لمصرف الخليج كانت الوضع افضل بقليل من المصرف التجاري ومصرف الاستثمار وهذه النسب الضعيفة تعكس دلالة وجود فائض في الموارد المالية ذات الاجل الطويل لدى تلك المصارف اي بمعنى لها القدرة على تمويل المزيد من الاستثمارات ذات الأجل الطويلة، ومن ناحية اخرى تعكس هذه النسب وجود ضعف في ادارة تلك المصارف في استغلال السيولة المتوفرة لديها في تمويل تلك الاستثمارات، ولأكثرها خلال فترة الدراسة ضلت في حكم المجمدة فبالنسبة لمصرفي الاستثمار والخليج فان اكثر من 70% من الودائع طويلة الامد هي مجمدة غير مستغلة اما بالنسبة للمصرف التجاري العراقي فان الوضع غير مرضي تماماً ويعود ذلك الى الابتعاد عن القواعد العلمية لإدارة المصارف وكذلك تحمل المصرف تكاليف الفرص الضائعة.

ثانياً: التحليل المالي الخاص بالمتغير المعتمد (الربحية المصرفية) للمصارف عينة البحث

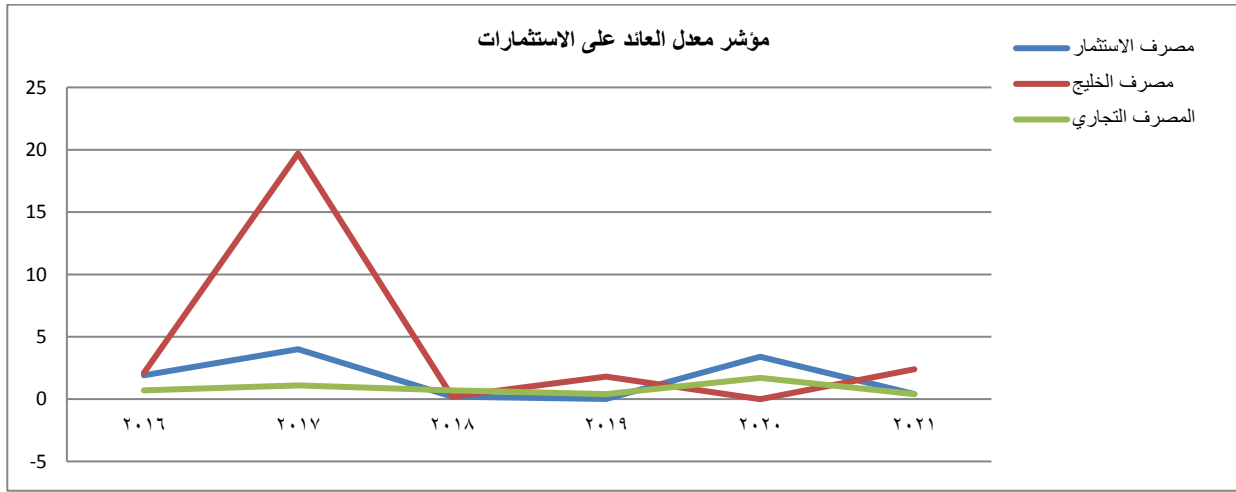
1- معدل العائد على الاستثمارات: يتمثل صافي الربح بعد الضريبة بصافي الربح القابل للتوزيع، وتتمثل اجمالي الاستثمارات المالية الاستثمار في الشركات التابعة، والشركات الحليفة، واستثمارات تجارية) ويبين معدل العائد على الاستثمارات مدى كفاءة (من المصرف في ادارة الاموال المتاحة لدية من المساهمين والاموال المقترضة في تحقيق عائد من تلك الاموال ومؤشر لقياس ربحية (يحسب من خلال المعادلة الاتية: (صافي الربح / مجموع الاستثمارات) $\times 100$: Zoghbi, 2018: 139) المصرف يوضح الجدول (3) نتائج تحليل معدل العائد على الاستثمارات للمصارف العراقية عينة بالبحث وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث. ويبين ايضاً اجمالي صافي الربح واجمالي الاستثمارات لكل مصرف ولكل سنوات البحث وكالاتي:

الجدول (3) يمثل معدل العائد على الاستثمارات للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2021)

اسم المصرف	السنة	صافي الربح	اجمالي الاستثمارات	نسبة معدل العائد على الاستثمارات
الاستثمار العراقي	2016	10179136	514663099	1.9%
	2017	39959160	987721696	4%
	2018	338964573	154477704257	0.2%
	2019	17216299	142722852916	0.01%
	2020	4673583718	137286822312	3.4%
	2021	922599195	197044255797	0.4%
الخليج التجاري	2016	5870759034	278320747519	2.1%
	2017	4230107006	21454312719	19.7%
	2018	591789500	214150516379	0.2%
	2019	3931357837	208275396931	1.8%
	2020	(1477089)	204228278782	-0.007%
	2021	5038769658	205657170458	2.4%
التجاري العراقي	2016	7913757	1068263349	0.7%
	2017	54100501	891796880	1.1%
	2018	38108337	1460752479	0.7%
	2019	5653219	1335001607	0.4%
	2020	52354565	2071411320	1.7%
	2021	56130092	3002284221	0.4%

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث وللمدة (2016-2021)

يلحظ من الجدول (3) ان مصرف الاستثمار سجل اعلى معدل عائد على الاستثمارات سنة (2017) بنسبة بلغت (4%) وبيجمالي صافي ربح (39959160) دينار واجمالي استثمارات (987721696) دينار وقل معدل للعائد سنة (2019) بنسبة بلغت (0.01%) وبيجمالي صافي ربح (17216299) دينار واجمالي استثمارات (142722852916) دينار، بينما سجل مصرف الخليج التجاري اعلى معدل للعائد على الاستثمار سنة (2017) بنسبة بلغت (19.7%) وبيجمالي صافي ربح (4230107006) دينار واجمالي استثمارات (21454312719) دينار وقل معدل للعائد سنة (2020) بنسبة بلغت (0.007%) وبيجمالي صافي خسارة (1477089) دينار واجمالي استثمارات (204228278782) دينار كما حقق مصرف التجاري اعلى معدل للعائد سنة (2020) بنسبة بلغت (1.7%) وبيجمالي صافي ربح (52354565) دينار واجمالي استثمارات (2071411320) دينار وقل معدل للعائد سنة (2019) بنسبة بلغت (0.4%) وبيجمالي صافي ربح (5653219) دينار واجمالي استثمارات (1335001607) دينار، ويوضح الشكل (4) التفاوت في معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة البحث وللمدة (2016-2021).



الشكل (4) مؤشر معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة البحث

يتبين من الشكل (4) ان مصرف الخليج حقق قفزة في معدل العائد على الاستثمارات خلال سنة (2017) وسجل مصرف الاستثمار نسب متدنية خلال مدة البحث، بمدى لم يتجاوز (0.01% - 4%). اما المصرف التجاري سجل نسب متدنية بمدى متذبذب وضيق لم يتجاوز (0.4% - 1.7%).

1-1 [معدل العائد على حق الملكية: تشير هذه النسبة الى مدى قدرة المصرف على توظيف اموال المساهمين بكفاءة وفاعلية لتحقيق الارباح خلال فترة معينة وقد يشير ارتفاع النسبة الى زيادة المديونية، والتركيزات الائتمانية لاعتماد المصرف على اموال المودعين والمقرضين في تمويل استثماراته (Alwaeli,2020:12) ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{صافي الربح} / \text{حق الملكية} \times 100$$

وبين الجدول (4) نتائج تحليل معدل العائد على حق الملكية للمصارف العراقية عينة بالبحث وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث. وبين الجدول ايضاً اجمالي صافي الربح واجمالي حق الملكية لكل مصرف ولكل سنوات البحث وكالاتي:

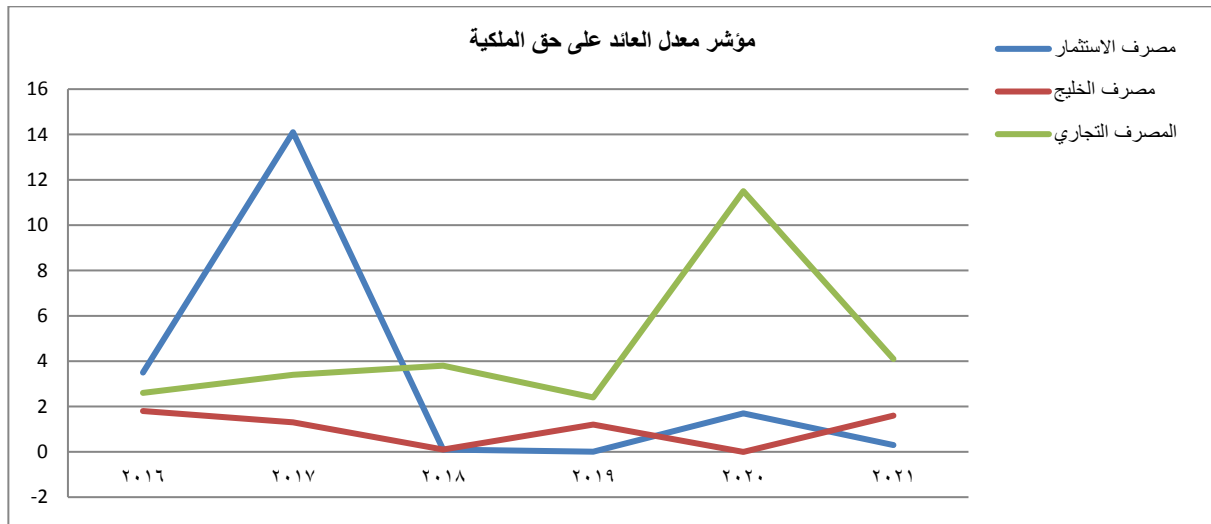
الجدول (4) يمثل معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2021)

اسم المصرف	السنة	صافي الربح	حقوق الملكية	نسبة معدل العائد على حق الملكية
الاستثمار العراقي	2016	10179136	289792736	3.5%
	2017	39959160	283082676	14.1%
	2018	338964573	283101619367	0.1%
	2019	17216299	260626478492	0.006%
	2020	4673583718	265274449718	1.7%
	2021	922599195	263138358446	0.3%
الخليج التجاري	2016	5870759034	317733784273	1.8%
	2017	4230107006	320887340766	1.3%
	2018	591789500	314472925906	0.1%
	2019	3931357837	306709058201	1.2%
	2020	(1477089)	307172111451	-0.0004%
	2021	5038769658	304325776837	1.6%
التجاري العراقي	2016	7913757	281941053	2.6%
	2017	54100501	291808794	3.4%
	2018	38108337	283677505	3.8%

2.4%	271929254	5653219	2019
11.5%	307754629	52354565	2020
4.1%	314542919	56130092	2021

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث وللمدة (2016-2021)

يلاحظ من الجدول (4) ان مصرف الاستثمار سجل اعلى قيمة للعائد على حق الملكية سنة (2017) بنسبة بلغت (14.1%) وبيجمالي صافي ربح (39959160) دينار واجمالي حقوق الملكية (283082676) دينار ويعود سبب الزيادة في نسبة حقوق الملكية لهذه السنة الى ارتفاع قيمة راس المال المملوك للمصرف مما انعكس على زيادة توجيه موجوداته نحو الاستثمار طويل الاجل، وسجل ادنى قيمة للعائد على حقوق الملكية سنة (2019) بنسبة بلغت (0.006%) وبيجمالي صافي ربح (17216299) دينار واجمالي حقوق الملكية (260626478492) دينار، اما مصرف الخليج سجل اعلى قيمة للعائد على حقوق الملكية سنة (2016) بنسبة بلغت (1.8%) وبيجمالي صافي ربح (5870759034) دينار واجمالي حقوق الملكية (317733784273) دينار، وادنى قيمة للعائد سنة (2020) بنسبة بلغت (0.0004%-) وبيجمالي صافي خسارة (1477089) دينار واجمالي حقوق الملكية (307172111451) دينار، فيما سجل المصرف التجاري اعلى قيمة سنة (2020) بنسبة بلغت (11.5%) وبيجمالي صافي ربح (52354565) دينار واجمالي حقوق الملكية (307754629) دينار، وادنى قيمة للعائد على حقوق الملكية سنة (2019) بنسبة بلغت (2.4%) وبيجمالي صافي ربح (5653219) دينار واجمالي حقوق الملكية (271929254) دينار، ويوضح الشكل (5) التفاوت في معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث وللمدة (2016-2021).



الشكل (5) مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث

يلاحظ من الشكل (5) ان مصرف الاستثمار حقق طفرة في معدل العائد على حق الملكية سنة (2017) ثم بدا في انحدار مستمر خلال مدة البحث، وحقق مصرف الخليج مستوى متدني وهابط قوي بصورة مستمرة خلال سنوات من مدة الدراسة، فيما لم يحقق المصرف التجاري استقرارا وكان في مستوى متذبذب خلال مدة البحث، وهذا يدل على عدم كفاءة الإدارة المصارف عينة البحث في استغلال اموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

1- اختبار الفرضية الأولى: (H_0) (لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لأبعاد الاستثمارات طويلة الاجل في معدل العائد على الاستثمارات) .

جدول (5) انموذج الانحدار بين المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمارات) والمتغير المستقل ابعاد الاستثمارات طويلة الاجل

الدلالة	Sig.	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	معاملات معادلة الانحدار	الانموذج
معنوي	.000	12.71	33.517	34.983	(Constant)
معنوي	.010		20.674	1.356	X ₁
معنوي	.002		21.897	0.468	X ₂
R ² = 0.94		F _{Calculated} = 10.45		F _{Table(0.05,1,4)} = 7.71	
OF _{Sig.} = 0.00					

Y₁ معدل العائد على الاستثمارات (المتغير التابع)

X₁ نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات

X₂ نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل

وبذلك تكون معادلة الانحدار الخطي المتعدد كالاتي:

$$0.468X_2 \hat{y} = 1.356 +$$

يشير الجدول (5) الى الآتي:

1- معنوية انموذج الانحدار المتعدد بين المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمارات) والمتغير المستقل (ابعاد ادارة الاستثمارات طويلة الاجل) لان قيمة F المحسوبة البالغة (17.545) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (7.71) وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية لاختبار F البالغة (0.000) والتي هي اقل من مستوى المعنوية (0.05).

2- من قيمة معامل التحديد (R²) البالغة (0.94) يتضح بان المتغير المستقل (ابعاد الاستثمارات طويلة الاجل) تقسر ما نسبته (94%) من المتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمارات)، اما النسبة الباقية والبالغة (6%) فتعود الى متغيرات اخرى عشوائية اخرى لم تدخل في انموذج الدراسة.

3- معنوية المتغير الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات لان مطلق قيمة (t) المحسوبة والبالغة (20.674) اكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (12.71) عند درجة حرية (1) ومستوى معنوية (0.05) وان قيمة معامل الميل الحدي (β_3) البالغ (1.356) تشير بان هنالك علاقة طردية بين معدل العائد على الاستثمارات و الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات والذي يشير الى ان زيادة وحدة واحدة من الاستثمار طويل الاجل يؤدي الى زيادة معدل العائد على الاستثمارات بمقدار 135.6% .

4- معنوية المتغير الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل لان مطلق قيمة (t) المحسوبة والبالغة (21.897) اكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (12.71) عند درجة حرية (1) ومستوى معنوية (0.05) وان قيمة معامل الميل الحدي (β_4) البالغ (0.468) تشير بان هنالك علاقة عكسية بين معدل العائد على الاستثمارات والاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل والذي يشير الى ان زيادة وحدة واحدة من الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل يؤدي الى نقصان معدل العائد على الاستثمارات بمقدار 46.8% .

5- بلغت قيمة الحد الثابت (β_0) في المعادلة (34.983)، بمعنى عندما تكون المتغيرات (نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات - نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل) مساوية للصفر فان معدل العائد على الاستثمارات لن يقل عن هذه القيمة.

1-1 اختبار الفرضية الثانية: (H_0) (لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لأبعاد الاستثمارات طويلة الاجل في معدل العائد على حق الملكية) .

جدول (6) نموذج الانحدار بين (معدل العائد على حق الملكية) و ابعاد الاستثمارات طويلة الاجل

الدالة	Sig.	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	معاملات معادلة الانحدار	النموذج
معنوي	.000	12.71	16.479	7.459	(Constant)
معنوي	.011		-17.480	-.787	X ₁
معنوي	.000		-16.563	-.775	X ₂
R ² = 0.96		F _{Calculated} = 16.45		F _{Table(0.05,1,4)} = 7.71	
F _{Sig.} = 0.000					

Y_1 معدل العائد على حق الملكية (المتغير التابع)

X_1 نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات

X_2 نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل

وبذلك تكون معادلة الانحدار الخطي المتعدد كالاتي:

$$\hat{y} = -0.787X_3 - .775X_4$$

يشير الجدول (6) الى الآتي:

- 1- معنوية نموذج الانحدار المتعدد بين المتغير التابع (معدل العائد على حق الملكية) والمتغير المستقل (ابعاد الاستثمارات طويلة الاجل) لان قيمة F المحسوبة البالغة (16.45) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (7.71) وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية لاختبار F البالغة (0.010) والتي هي اقل من مستوى المعنوية (0.05).
- 2- من قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.96) يتضح بان المتغير المستقل (ابعاد الاستثمارات طويلة الاجل) تفسر ما نسبته (96%) من المتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (معدل العائد على حق الملكية)، اما النسبة الباقية والبالغة (4%) فتعود الى متغيرات اخرى عشوائية اخرى لم تدخل في النموذج الدراسة.
- 3- معنوية المتغير الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات لان مطلق قيمة (t) المحسوبة والبالغة (17.480) اكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (12.71) عند درجة حرية (1) ومستوى معنوية (0.05) وان قيمة معامل الميل الحدي (β_3) البالغ (-0.787) تشير بان هنالك علاقة عكسية بين معدل العائد على حق الملكية و الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات والذي يشير الى ان زيادة وحدة واحدة من الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات يؤدي الى نقصان معدل العائد على حق الملكية بمقدار 78.7%.
- 4- معنوية المتغير الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل لان مطلق قيمة (t) المحسوبة والبالغة (15.563) اكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (12.71) عند درجة حرية (1) ومستوى معنوية (0.05) وان قيمة معامل الميل الحدي (β_4) البالغ (-.775) تشير بان هنالك علاقة طردية بين معدل العائد على حق الملكية ونسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل والذي يشير الى ان زيادة وحدة واحدة من الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية بمقدار 77.5%.
- 5- بلغت قيمة الحد الثابت (β_0) في المعادلة (7.459)، بمعنى عندما تكون المتغيرات (نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الاستثمارات) - نسبة الاستثمار طويل الاجل الى اجمالي الودائع طويلة الاجل) مساوية للصفر فان معدل العائد على حق الملكية لن تقل عن هذه القيمة.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- 1- اظهرت نتائج التحليل المالي ان المصارف عينة البحث، متباينة فيما بينها في تحقيق نسبة الاستثمار طويل الاجل غير انها كانت بالمجمل منخفضة ويرجع سبب الانخفاض الى البيئة العراقية ذات المخاطر المرتفعة و تحفظ المصارف عن استغلال الاموال المتاحة للاستثمار مما ادى الى تدني نسب الاستثمار طويل الاجل والربحية المصرفية.
- 2- عدم قيام الادارة المصرفية للمصارف عينة البحث ، باستغلال ما هو متاح لديها من موارد وودائع مالية طويلة الاجل نحو الاستثمار طويل الاجل اذ تم توجيه جزء من الاموال والودائع نحو الاستثمار قصير الاجل والاحتفاظ بالجزء الاكبر كسيولة لدى المصرف.
- 3- تعاني المصارف عينة البحث، من محدودية النشاط الاستثماري مما سبب ارتفاعاً في نسب السيولة النقدية وهذا يعكس تخوف المصارف من توظيف سيولتها في مجالات استثمارية طويلة الاجل.

ثانياً : التوصيات:

- 1- ضرورة توفير نظام معلومات فعال يسهم في دراسة العوامل الداخلية والخارجية للمصارف التي تؤثر على السيولة والاستثمار المصرفي طويل الاجل لغرض التنبؤ بالتداعيات السلبية والحد منها واستثمار الايجابية منها
- 2- على ادارات المصارف وضع استراتيجيات استثمارية بعيدة الامد مما ينعكس على زيادة السيولة والربحية مستقبلاً.
- 3- العمل على ادارة السيولة ومخاطرها بتوزيع الاصول التي يحتفظ بها المصرف بين مختلف البنود للتقليل من المخاطر وليس تركيزها على نوع معين من الاصول وفي الغالب النقد السائل ومما يؤدي الى ضياع فرص تحقيق الارباح..

Sources :

first: official reports

- 1- The annual report of the Investment Bank of Iraq of the years(2016-2021).
- 2- The annual report of Khaleegi Commercial Bank of Iraq of the years(2016-2021).
- 3- The annual report of Commercial Bank of Iraq of the years(2016-2021).

Second: books

- 1 - Al-Shawawra, Faisal Mahmoud (2013). "Financial Management", An Introduction to Decision-Making," 1st Edition, Dar Al-Masira for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- 2- Medications. (2006). "The role of financial markets in supporting long-term investment in Islamic banks", first edition, Dar al-Salam.
- 3-Saunders&Million.(2014). "FinancialMangement" Theory&practice:14^{ed}.South-WsternCengage Learning.
- 4-Elton.E.Gruber.M.Brown.&Goetz Mann.(2014). "Modern portfolio theory and Investment Analysis"9th ed,John Wilsons Inc.,USA.
- 5-Reilly&Brown.(2006). "Investment Analysis and portfolio Management"8^{ahed}.Thomson South-western.
- 6- Wang.(2012). "Fundamentals of Corporate Finance "2th ed Thomson South-western.
- 7- .Hana.M.Nikolaou.K.(2009). "Funding Liquidity", Risk Definition and Measurement.
- 8- Ramdhoni.Mokhamad Ikhassn &Fauzi Firdausi Ahmad.(2019). "Islimc Bank performins An Assessment using Sharia Mapashid index Sharia Conformity and profitability and Camels interactional gormal of Applied Business Research" ، Volume1 ، Number 2 pp.17
- 9- Alghusin.Nawaf Ahmed Salem.(2015). "Do Financial leverage,Growth and Size Affect profitability of gardenia Industrial Firms Listed Industrial gordanian of Academic in Business and social Sciences"،Volume5،Number4pp
- 10- Salam. (2004). "Arab Banks and Investment Efficiency", 2nd Edition, Union of Arab Banks, Beirut.
- 11- Al-Zoghbi, Ali Falah A, Ahmed Dudin. (2018). " Al-Ans and the Scientific Principles in Business Administration", 1st Edition, Dar Al-Yazuri Publishing, Amman.
- 12- Al-Mana, Idris bin Omar. (2021). "Investment and its applications in Islamic banks", 1st edition, Faculty of Economics Islamic University, Sidi Mohamed Ben Abdallah University, Morocco.

13 - Al-Maghrabi, Abdel-Hamid Abdel-Fattah (2004). Strategic Management in Islamic Banks, 1st edition, Faculty of Commerce, Mansoura University, Egypt

14 - The narrator, Hikmat .(2003). "The accounting dimension of the feasibility of accounting projects", 1st edition, The Academy for Publishing, Jordan.

15- Abd, Ziyad Negm. (2012). "Financial Management", first edition, Dar Al-Hawara, Baghdad, Iraq.

16- Al-Amiri.(2013). "Modern Financial management", Dar Wael for publishing 1st edition.

17- Solomon. (2004). " Lease ending in ownership", master's thesis, Yarmouk University, Irbid.

Third: letters and treatises

1- Abd al-Rahman Suleiman Belgin Fatih.(2007). "Evaluating investment projects and their role in decision-making", Kirkuk University Journal for Human Studies, Volume 2, Issue 2, Iraq.

2- Marwa Hassan Azab Abdullah. (2019). Credit risks and their impact on the profitability of banks Master's degree, unpublished, College of Administration and Economics, Al-Qadisiyah University, Iraq

3- Zaitouni, Abdelkader .(2017). "The Role of Islamic Issuance in Islamic Investment," a thesis submitted to Neil PhD degree, Kasdi Merbah University, Ouargla.

4- Lakwas, Ahmed Khairy and Noreen Boumediene .(2020). The role of self-resources in developing investments Master's degree, Chlef University, Algeria.

5- Merhej, Munther and Hammouda, Abdel Wahed and Mazeeq, Rami Akram. (2014). "Determine the factors affecting profitability Commercial banks using multiple analysis and variables", a field study in the Commercial Bank of Syria Tishreen University for Research and Scientific Studies, Volume 36, Issue 2, Damascus, Syria.

6- Sheyad, Hassan, and Faisal .(2014). "Money Market Products Among Islamic Banks, published research, Asra Magazine". International Finance and Islamic, Volume V, Number One, Jordan

7- Al-Shibli, Youssef.(2011). "Participatory Monetization", Practical Mechanisms for its Development" Research paper presented to the third symposium Abu Subi Bank on Musharaka financing, United Arab Emirates.

8- Alsadi, Ali, and Al-mamouri, Ali.(2022). "the impact of liabilities management on achieving bank profitability", Journal of accounting and financial studies, Vol.17, No.61, pp5, Baghdad University, Iraq.

9- Alwaeli, Raghad, and Al-Zubaidi, Hamzah.(2020). "Impact of supervisory control requirements on the financial performance of Islamic banks in Iraq", Journal of accounting and financial studies, Vol.15, No.50, pp12, Baghdad University, Iraq.

10- Brigham & Houston.(2017). "Fundamentals of Financial Management "9 ed.Cengage learning.USA.

11- Kwenda & Holden.(2014). "Aggressive Investment "12 ed ,Cengage learning.